مفردات مادة النظم السياسية والدستورية للمرحلة الأولى للعام الدراسي 2022-2023

|  |
| --- |
| **الفصل الدراسي الأول**  **الأسبوع الأول: ماهية النظام السياسي: تعريف النظام السياسي وخصائصه ووظائفه وأهدافه وبيئته...** |
| **الأسبوع الثاني: الأزمات التي تواجه النظم السياسية المعاصرة(أزمة بناء الدولة وأزمة التكامل وأزمة التوزيع وأزمة المشاركة)** |
| **الأسبوع الثالث: المناهج العلمية لدراسة النظم السياسية المعاصرة(المنهج القانوني-المؤسسي والمنهج النظمي والمنهج البنيوي-الوظيفي ومنهج صنع القرار ومنهج الاتصال ومنهج الجماعة والمنهج المقارن)** |
| **الأسبوع الرابع: الأسس الدستورية للنظم السياسية: تعريف الدستور وطبيعة القواعد الدستورية ومصدرها...** |
| **الأسبوع الخامس: أساليب صياغة الدساتير وأنواعها ونهايتها...** |
| **الأسبوع السادس: تنظيم التوازن ومبدأ سمو الدستور والرقابة الدستورية...** |
| **الأسبوع السابع: ماهية النظام السياسي في العراق على وفق دستور عام 2005 النافذ(المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية)** |
| **الأسبوع الثامن: مكونات(عناصر)النظام السياسي الأساسية(الدولة:تعريف الدولة وعناصرها ووظائفها)** |
| **الأسبوع التاسع: مقومات دولة القانون وأنواع الدول وعلاقتها بالنظام السياسي** |
| **الأسبوع العاشر: الأحزاب السياسية:نشأة الأحزاب السياسية وتطورها وتعريفها وعناصرها...** |
| **الأسبوع الحادي عشر:** **وظائف الأحزاب السياسية** |
| **الأسبوع الثاني عشر: تصنيف الأحزاب السياسية** |
| **الأسبوع الثالث عشر: دور الأحزاب السياسية في النظم السياسية** |
| **الأسبوع الرابع عشر: جماعات المصالح:ماهية جماعات المصالح وأنواعها وأساليب عملها** |
| **الأسبوع الخامس عشر: علاقة جماعات المصالح بالنظام السياسي** |
| **الفصل الدراسي الثاني** |
| **الأسبوع الأول:** **معايير تصنيف النظم السياسية: تصنيف النظم السياسية على وفق معيار ممارسة السلطة: النظم المونقراطية (الفردية)** |
| **الأسبوع الثاني: تصنيف النظم السياسية على وفق معيار ممارسة السلطة: النظم الديمقراطية** |
| **الأسبوع الثالث: النظم الديمقراطية** |
| **الأسبوع الرابع: تصنيف النظم السياسية على وفق معيار العلاقة بين المؤسسات: النظام البرلماني (بريطانيا أنموذجاً)** |
| **الأسبوع الخامس: النظام الرئاسي(الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)** |
| **الأسبوع السادس:** **النظام المختلط (فرنسا أنموذجاً)** |
| **الأسبوع السابع: تصنيف النظم السياسية على وفق معيار إداري أو إقليمي: النظم المركزية** |
| **الأسبوع الثامن :** **اللامركزية الإدارية** |
| **الأسبوع الثامن : اللامركزية السياسية (النظم الاتحادية**) |
| **الأسبوع التاسع: نماذج من النظم الاتحادية** |
| **الأسبوع العاشر: النظم السياسية المختلطة:العراق على وفق دستور 2005 أنموذجاً** |
| **الأسبوع الحادي عشر: النظم السياسية المختلطة:العراق على وفق دستور 2005 أنموذجاً** |
| **الأسبوع الثاني عشر: النظم السياسية المختلطة:العراق على وفق دستور 2005 أنموذجاً** |
| **الأسبوع الثالث عشر:مراجعة** |
| **الأسبوع الرابع عشر: مراجعة** |
| **الأسبوع الخامس عشر:امتحان...** |

**أستاذ المادة**

**أ.د.طه حميد حسن العنبكي**

ماهية النظام السياسي

أولاً: تعريف النظام السياسي:

يُعرف (غابريل ألموند) النظام السياسي على أنه: ((النظام الذي يتضمن التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عن طريق استعمال الإكراه المادي المشروع أو التهديد باستعماله)).

ويقدم (د. طه العنبكي) تعريفاً جامعاً شاملاً للنظام السياسي وهو: (( إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات، تتولى فيه مؤسسات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) - كونها أهم تلك العناصر - مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته )).

ثانياً : خصائص النظام السياسي:

في الوقت الذي يعد النظام السياسي أحد النظم السائدة في المجتمع ، ومنها: النظام الاجتماعي الذي يعد الأصل لتلك النظم، و كذلك النظام الجغرافي- البيئة المحيطة- والنظام الثقافي والنظام الاقتصادي، لكن النظام السياسي يتسم بسمات وخصائص عدة أهمها:

1. العلو والسمو: وذلك لأنه يمتلك السلطة العليا وبذلك تتصف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام لكل مكوناته وعناصره.

2. استقلال ذاتي نسبي: إذ تحكم العلاقات وعمليات التفاعل الواقعة ضمنه قواعد قانونية وسياسية خاصة شبه مستقرة، ودائمة إلى حد ما.

3. الفاعلية: إذ يعد النظام السياسي أكثر تأثيراً من- وفي- سائر النظم الأخرى الموجودة في المجتمع، وذلك بفعل امتلاكه للسلطة السياسية، ومن ثم له القدرة على تنظيم طاقات المجتمع.

4. التفاعل: إذ يتفاعل النظام السياسي مع سائر النظم الأخرى السائدة في المجتمع، أي أنه في الوقت الذي يؤثر بالنظم الأخرى فهو يتأثـر بها.

5. الشمولية والتكامل :يعد النظام السياسي هو الإطار الأوسع الذي تتفاعل ضمنه عناصر ومكونات عديدة وتكمل بعضها البعض ، تقف في مقدمتها الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح فضلاً عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية.

ثالثاً: وظائف النظم السياسية المعاصرة وأهدافها:

يمكن تحديد أهم وظائف النظـم السياسـية المعاصرة بمـا يأتي:

1. تحديد أهداف المجتمع ومتطلباته، ويتحقق ذلك عبر ما يعرف بـ(التخطيط).

2. تعبئة طاقات المجتمع المادية وغير المادية وتوظيفها، وفي مقدمتها الطاقات البشرية والثروات.

3. تحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء المجتمع الواحد على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومعتقداتهم (الوحدة الوطنية).

4. الدستورية: وتتحقق من خلال تطبيق القواعد الدستورية والقانونية على الواقع السياسي، ويفضي ذلك إلى إضفاء الشرعية على الحياة السياسية.

5- توفير الحماية والأمن للمجتمع، مما يعني العمل على إرساء دعائم السلام عبر إزاحة المخاطر الداخلية والخارجية.

سادساً-العمل على تحقيق التنمية والتطور في مناحي الحياة المختلفة.

سابعاً-العمل من أجل الحصول على الرفعة والعزة والعظمة للمجتمع والدولة.

وكل هذه الوظائف تعد بمثابة وسائل لتحقيق الهدف الأسمى والأهم، وهذا الهدف يعد هدفاً إستراتيجياً من المفترض أن يسعى لبلوغه كل نظام سياسي،ألا وهو: **تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع**، وذلك بدءاً بالحفاظ على وجوده وأمنه واستقراره مروراً برعايته وتنظيم شؤونه بكل الوسائل والإمكانات المتاحة وصولاً إلى سعي النظام السياسي لتوفير كل متطلبات المجتمع وتحقيق كل طموحاته.

رابعاً : الأزمات التي تواجه النظم السياسية: تواجه النظم السياسية أزمات عدة في مراحلها المختلفة، تشكل بمثابة تحديات لابد من مواجهتها بكل الوسائل والسبل، وكلما استطاع القائمين على إدارة تلك النظم معالجة تلك الأزمات وتجاوز التحديات، كلما كان ذلك مؤشراً على تطورها، ومن تلك الأزمات-التحديات- ما يأتي:

1. أزمة الهوية والانتماء(بناء الأمة- التكامل): ترتبط الهوية بوجود شعور بالانتماء المشترك بين الأفراد الذين يعيشون معاً على إقليم محدد ويخضعون لسلطة دولة ما، وحينذاك يتولد شعور بين هؤلاء الأفراد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الاخرى ، ويجمعهم الولاء للدولة التي ينتمون لها، ووقتذاك تتعزز روح المواطنة ويتنامى الشعور بالانتماء للوطن (الدولة/الأمة)،وعلى ذلك يشعر كل مواطن بمسؤوليته اتجاه الوطن والمواطنين .

على ذلك يرى بعض المتخصصين بأن إنجاز مهمة بناء الأمة يفضي إلى تحقيق ما يسمى بالاندماج الذي يعرف على أنه:((العملية التي تمثل بإدخال كل الأجزاء المختلفة داخل الكل، ووضع كل من هذه الأجزاء المندمجة في حالة الشروط نفسها))، وكذلك يعرف بأنه:((اندماج شخص أو جماعة في بنية أكبر، أو في نمط سلوك معروف))، والاندماج لا يعني الصهر القسري، أو التصيير، أي أن يتخلى الفرد، أو الجماعة عن كل معتقداتهم وتوجهاتهم وحتى انتماءاتهم لتحل محلها معتقدات وتوجهات وانتماءات الجماعة التي يندمجون، بل ينبغي أن يحتفظ هؤلاء بحقهم بما يؤمنون به ويعتزون ويتمسكون بانتماءاتهم،وعلى ذلك نحن نميل إلى تفضيل **مصطلح التكامل** وليس الاندماج بفعل أن الأول أكثر دقة وملائمة لأن الغاية من إنجاز مهمة بناء الأمة هي تحقيق الانسجام والتعايش والتلاحم الوطني بين أبناء الشعب الواحد وليس الصهر والإذابة.

وبالمحصلة يفضي التكامل الوطني إلى خلق إجماع وطني ثقافي- إيديولوجي على درجة من الشمول، ومن ثم يسهم في تحقيق تفاعل المواطنين مع بعضهم بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية المتباينة وكذا تفاعلهم مع المؤسسات والهيئات المحلية والوطنية، لتحل محل عدد كبير من المؤسسات التقليدية والدينية والطائفية والعرقية والعائلية، ولكن لا تلغيها بل تستوعبها وتحتويها بحيث تحيلها من كونها مصدر للفرقة والتشرذم إلى عناصر دعم ومساندة للنظام الاجتماعي والسياسي.

2**.** أزمة بناء الدولة (الشرعية): وتتعلق تلك الأزمة بتحقيق الاتفاق حول شرعية القابضين على السلطة، ويتحقق هذا الأمر عبر آليات وإجراءات بناء مؤسسات الدولة، وفي كثير من النظم السياسية المعاصرة – لاسيما حديثة النشأة- تعد هذه الأزمة مشكلة دستورية ذلك لأنها تدور حول تحديد ماهية مؤسسات السلطة المركزية من خلال بيان مكوناتها (المؤسسة –السلطة- التشريعية والتنفيذية والقضائية) وطريقة تشكيلها واختصاصاتها والعلاقة بينها وبين المؤسسات –السلطات- و/أو الهيئات المحلية من الناحية الدستورية، ومدى تجسيدها للإرادة الشعبية وسيادة القانون وضمان الحقوق والحريات للمواطنين وتلبية مطالبهم وصولاً إلى تحقيق الحد الأدنى من سعادتهم ورفاهيتهم ، وكل ذلك يفضي إلى شيوع حالة الرضا والقبول ومن ثم الطاعة والالتزام بتشريعات النظام القائم وإجراءاته، وهذا بالمحصلة يعزز روح المواطنة، ووقتذاك تتحقق شرعية النظام السياسي.

3. أزمة التوزيع: تنطوي هذه الأزمة على عدم قدرة النظام السياسي على توزيع الثروات والمنافع والخدمات والوظائف والملكية بين أبناء المجتمع الواحد بشكل عادل وعلى كل المستويات وفي سائر القطاعات، وبذلك يحصل التفاوت ويتنامى الشعور بالتمييز على أسس طبقية أو مناطقية أو دينية أو مذهبية أو قومية وما شاكل ذلك، وتتباين الوسائل والآليات التي تعتمدها النظم السياسية المعاصرة في مواجهة هذه الأزمة.

فهناك أنظمة تتدخل بصورة مباشرة لفرض توزيع جديد للملكية – على سبيل المثال في القطاع الزراعي- فضلاً عن السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية كما تقوم بنفسها بتقديم الخدمات والمنافع للأفراد والجماعات،وهناك أنظمة تتدخل في مجالات معينة وتترك ما عداها للأفراد والجماعات على أن يقتصر دورها على توفير فرص متكافئة للجميع، وفي كل الأحوال تفضي عملية السيطرة من قبل النظام على مشكلة التوزيع إلى تسريع عملية التنمية على وجه الجملة والتنمية السياسية على وجه التحديد.

ولاريب في أن حل أزمة التوزيع يستدعي أن يكون القابضين على السلطة قادرين على الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة وتقديم ما يمكن تقديمه من منافع وخدمات تسهم في ردم الهوة بين النخبة الحاكمة وعامة الناس، ويتأسس ذلك على بناء جسور الثقة بين الطرفين وتمتين الروابط بينهما، ما يفضي بالنتيجة إلى تحريك الناس باتجاه دعمهم لبرامج التنمية التي يتبناها قادة النظام السياسي.

4. أزمة المساهمة (المشاركة): المساهمة هي المشاركة الشعبية الحقيقية في الحياة السياسية، وما زالت كثير من النظم السياسية المعاصرة تواجه مثل هذه الأزمة أما بفعل غياب تلك المشاركة أو أنها مجرد مشاركة شكلية، وفي الوقت الذي يزداد عدد المساهمين في الحياة السياسية تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي ما يفضي إلى ضرورة استجابة النظام – في الأقل- لمعظم تلك المطالب، وخلاف ذلك تتعثر مسيرة النظام، ومن المفترض أن يفضي توسيع آفاق المساهمة إلى تعزيز الديمقراطية، وذلك عبر تمكين المواطنين من المشاركة والتأثير في بناء وإدارة وأداء المؤسسات الدستورية والسياسية والمؤسسات والتنظيمات شبه الرسمية ومن خلال وسائل شتى:(كالانتخابات والاستفتاءات والنشاطات الحزبية والمدنية والتعبير عن الرأي وانتقاد الظواهر والممارسات السياسية بل حتى التظاهر والاحتجاج بوسائل سلمية وقانونية)،ولكن الإشكالية التي تعترض هذا السبيل هي أن الكثير من النظم السياسية المعاصرة تسعى إلى تعبئة الجماهير باتجاه دعم وإسناد سياساتها التي تهدف إلى ضمان مصالح النخب الحاكمة دون غيرها ومن ثم تحاول جعل المشاركة الجماهيرية شكلية ودعائية وموجهة لخدمة تلك النخب.

على ذلك فإن تقدم كل نظام سياسي ونجاحه في بلوغ أهدافه، يعتمد على قدرته على مواجهة تلك الأزمات والتحديات واجتيازها في أقصر مدة زمنية ممكنة وبشكل متزامن، وذلك من خلال وضع وتنفيذ البرامج والخطط الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة لها.

**خامساً- المناهج العلمية لدراسة النظم السياسية المعاصرة:**

من أهم هذه المناهج ما سنتناوله في المطالب الآتية:

1-**المنهج القانوني- المؤسسي (Institutional-legal Approach):**

يؤكد رواد هذا المنهج على أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية لكونها تضم مجموعة من المؤسسات الدستورية والسياسية التي تتجسد فيها ممارسة السلطة ، ويركز هؤلاء الرواد على الكيفية التي تتشكل على وفقها تلك المؤسسات وطبيعة الاختصاصات التي تمارسها وعلاقتها مع بعضها وعلاقاتها مع المواطنين وكل ذلك يحدد شكل نظام الحكم ، وعلى ذلك يرى رواد هذا المنهج بأن بناء المؤسسات الدستورية والسياسية على أسس سليمة هو جوهر التنمية والتقدم السياسيين، وينصب اهتمام رواد هذا المنهج على جوانب عديدة منها:

* **-هدف المؤسسة**: تتكون المؤسسات الدستورية والسياسية لتحقيق هدف أو جملة من الأهداف، فالبرلمان (المؤسسة التشريعية) مثلاً يهدف الى تجسيد إرادة المواطنين وتلبية مطالبهم.
* **-إسلوب توظيف أعضاء المؤسسة:** يختلف اسلوب التوظيف من مؤسسة لأخرى داخل الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى، وربما حتى من وقت لآخر، وتلك الأساليب تتراوح بين الانتخاب- المباشر وغير المباشر- والتعيين والوراثة، وربما تأخذ المؤسسة الواحدة بأكثر من اسلوب.
* **-بنية المؤسسة وتوزيع الأدوار:** أي مم تتكون المؤسسة؟ وما هي الوحدات التي تضمها المؤسسة؟ فالمؤسسة التشريعية-البرلمان- قد تتكون من مجلس واحد، أو من مجلسين، والمؤسسة التنفيذية قد تتكون من هيئة واحدة- رئيس الدولة ووزرائه- أو من هيئتين-رئيس الدولة ومجلس الوزراء- كما أن كل مؤسسة تضم فضلاً عن رئيسها وانوبه ، لجان دائمة أو مؤقتة وأقسام إدارية وفنية ودوائر تابعة.

ولما كانت المؤسسة ومكوناتها تضم عدداً من الأعضاء، لذا فلكل عضو دورٌ يؤديه، وعلى الرغم من إن تلك الأدوار مكملة لبعضها لكنها تتفاوت من عضو لآخر، فبكل تأكيد يتولى رئيس المؤسسة أو نائبه أو رئيس اللجنة دوراً أكثر أهمية من سائر الأعضاء وذلك بحكم تدرج المسؤولية والصلاحيات.

* **-اختصاصات المؤسسة:** يحدد الدستور-المدون أو العرفي- أو القانون اختصاصات كل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وذلك بغية توزيع المهام والمسؤوليات على أن يصب ذلك في إطار التكامل المؤسسي.
* **-العلاقة بين المؤسسات:** ينبغي أن تتأسس تلك العلاقة على التعاون والتكامل بين المؤسسات لاسيما المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وقد تتباين حدود ونطاق هذا التعاون والتكامل من نظام سياسي لآخر.

أما القضاء ومع أنه ينبغي أن يكون مستقلاً وحيادياً ،ولكن دوره مكملاً ومعززاً وربما مقوماً لعمل المؤسستين المذكورتين وكذا سائر مؤسسات- مكونات أو عناصر- النظام السياسي.

* **-الثقل النسبي للمؤسسات:** تتباين أهمية وأوزان المؤسسات الدستورية والسياسية من نظام سياسي لآخر، ففي بعضها يكون البرلمان أقوى نسبياً من الحكومة ، في حين نرى أن رئيس الدولة هو الأقوى بين سائر المؤسسات في نظم سياسية أخرى، وأحياناً تتجسد السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء- رئيس الحكومة-، وهناك أنظمة تكون فيها المؤسسة العسكرية أقوى وأكثر نفوذاً من سائر المؤسسات.
* **التغيير المؤسسي:** لاشك أن كل المؤسسات عرضة للتغيير باستمرار، وهذا التغيير يمكن أن يكون بتطويرها، أو دمجها مع مؤسسة أخرى، أو شطرها إلى مؤسستين ، أو أكثر، وقد يكون التغيير بفعل عملية نضج ، أو تطور تمر بها المؤسسة ذاتها، أو أنه يأتي استجابة لعوامل اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية.

**2-المنهج النظمي(System Approach):**

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعاً في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم، كما أن المناهج الأخرى – لاسيما منهج الاتصال والمنهج المؤسسي والمنهج البنائي/الوظيفي- تبنت الكثير من الأفكار والتصورات التي أطلقها دعاة هذا المنهج.

وعلى وفق هذا المنهج يعد النظام وحدة التحليل الأساسية، وعلى ذلك استعمل (ديفيد أستن) بوصفه هذا المفهوم (System) مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة والمتفاعلة بنائياً ووظيفياً وبشكل منتظم وأي تغير يطرأ على أي عنصر يؤثر على سائر عناصر النظام وعلى ذلك يتأثر الأخير برمته، لذا يتشكل النظام السياسي – لدى استن- من:

**أ- المدخلات(Inputs):** وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة، وهذه المدخلات تنبع من البيئة الداخلية ، فحصول أزمة اقتصادية، أو تغير في القيم الثقافية يؤثر حتماً على النظام السياسي، وتشكل المطالب (عامة أو خاصة) الركن الأهم في المدخلات ، ومن ثم فإن مهمة تلبية المطالب بحاجة إلى المساندة (تأييد الجماهير وولائهم ودعمهم وتوظيف طاقاتهم وكذا التمويل وما إلى ذلك) وهي الركن الثاني المهم في المدخلات.

**ب- عملية التحويل(Transformation):** وهي عملية استيعاب للمطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، ومن ثم غربلتها لتحويل البعض منها إلى قوانين وقرارات وسياسات.

**ت- المخرجات(Outputs):** وهي عملية استجابة للمطالب الفعلية، أو المتوقعة ومن ثم اصدار قوانين وقرارات ، أو تبني سياسات، وقد تكون بشكل إيجابي، أو سلبي، أو رمزي، إيجابياً من خلال تلبية المطالب، وسلبياً عبر اللجوء لأساليب قمعية لردع المطالبين، ورمزياً من خلال تقديم الوعود،أو إثارة مشاعر الخوف من مخاطر تهديد خارجي أو داخلي.

**ث- التغذية الاسترجاعية(Feedback):** وتشير إلى عملية تدفق المعلومات من البيئة المحيطة بالنظام السياسي إلى النظام نفسه عن نتائج قوانينه وقراراته وسياساته، ومن ثم فهي عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات، وعلى ضوئها تجري عملية تصحيح مسار عمل النظام السياسي (ينظر الشكل 1).

شكل (1) يوضح بشكل مبسط رؤية ديفيد أستن لعمل النظام السياسي

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المدخلات: معطيات البيئتين الداخلية والخارجية | مؤسسات النظام السياسي | المخرجات |
| |  |  | | --- | --- | | مطا  ب | مساندة | | عمليات التحويل داخل بنى النظام | |  |  | | --- | --- | | قوانين+قرارات | سياسات | |

التــــــــــــــــــــــــــــــــغذية الاسترجاعــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــية

**3-المنهج البنيوي- الوظيفي (The functionl- structural approah):**

يرى كل من (غابريل الموند) و(باول) بأن للنظم السياسية دور وظيفي في المجتمع السياسي من خلال مواجهتها لتحديات أربع وهي:(بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع) ومن ثم فإن أي نظام سياسي يثبت قدرته على مواجهة تلك التحديات وتجاوزها بأسرع وقت سيجعله في عداد النظم المتقدمة.

وقد ميز (ألموند) بين ثلاثة مستويات وظيفية وهي

**أ- وظائف التحويل:** وتتضمن عمليات التعبير عن المصالح ومن ثم صياغة القواعد القانونية وتطبيقها وإدامة الاتصال.

**ب- وظائف التكيف والاستمرار:** وتدور حول التنشئة والتوظيف السياسيين،أما التنشئة فهي التربية السياسية ،أما التوظيف فهو عملية اختيار القيادات وتدريبها.

**ت- قدرات النظام:** وتتعلق بفعالية أدائه السياسي داخلياً وخارجياً ، وهذه القدرات هي: استخراجية تتعلق بتوظيف الموارد والطاقات المادية والبشرية، وقدرات تنظيمية تتعلق بضبط وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات ، وقدرات توزيعية تتعلق بتوزيع الموارد بشكل عادل، وقدرات رمزية تتعلق باستعمال الرموز لجلب تأييد المواطنين (علم، اناشيد، استعراضات...إلخ)، وقدرات استجابية تتعلق بإستجابة النظام لمطالب البيئتين الداخلية والخارجية ومواجهة تحدياتهما، وأخيراً القدرة الدولية وتتضمن توظيف مجمل القدرات المذكورة على المستوى الخارجي.

على ذلك يمكن القول: إن النظم السياسية الأكثر صلاحاً ورشادة، هي الأكثر قدرة على الاضطلاع بوظيفتي **التكامل والتكيف،** أما التكامل فيتحقق على كل المستويات، فهناك التكامل الاجتماعي - وقد تحدثنا عنه سابقاً في أزمة بناء الأمة- ثم هناك التكامل السياسي الذي يتحقق عبر الانسجام بين النخبة السياسية والجماهير، ومن ثم هناك التكامل المؤسسي الذي يتحقق على مستويين: أفقي وعمودي، أما أفقياً فهو التكامل بين المؤسسات المركزية/الاتحادية/الفيدرالية(التشريعية والتنفيذية والقضائية)،وأما عمودياً فهو التكامل بين الأخيرة والمؤسسات أو/و الهيئات المحلية ، هذا فضلاً عن التكامل الاقتصادي الذي يتحقق بين القطاعات الاقتصادية السائدة في النظام السياسي (عام وخاص ومختلط)، وأخيراً وليس آخراً التكامل الثقافي الذي يتحقق بين الثقافات الفرعية والثقافة الوطنية.

وبالمحصلة فإن كل أوجه التكامل المذكورة ستعزز قدرات النظام السياسي في مواجهة التحديات والأزمات الداخلية،ما يؤهله ذلك ليس فقط لمواجهة التحديات الخارجية بل وتحقيق التكامل مع المحيط الخارجي وعلى كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، وتلك هي وظيفة التكيف.

4**-منهج صنع القرار(Decision making approach):**

تقوم عملية صنع القرار على أساس اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل المطروحة أمام صانع القرار، ويعد منهج صنع القرار من المناهج الشائعة في الدراسات السياسية عموماً ودراسات النظم السياسية خصوصاً، ويجري ذلك على أساس النظر إلى إن كل النظم السياسية وعلى اختلاف طبيعتها وأصنافها تقوم بوظيفة صناعة القرارات.

وتتطلب عملية صنع القرار تحديد وحدة صناعة القرار، مكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أعضائها، ومن هم صناع القرار وما هي أطباعهم ومصالحهم وقيمهم وتوجهاتهم، وأساليب اختيارهم ومن ثم العوامل التي تؤثر في تلكم العملية.

ولكل نظام سياسي أسلوبه في اختيار القيادات السياسية، فقد يكون الأسلوب المعتمد هو التعيين (على أساس الكفاءة أو الانتماء أو الولاء)،أو الانتخاب (المباشر، أو غير المباشر)، أو الوراثة (أي يخلف الأبن أبيه)، ولاريب ينعكس هذا الأمر على سلوك صناع القرار،كما أن الأخير يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها هؤلاء، وتلكم البيئة تتضمن واقع اجتماعي وإطار سياسي، أما الواقع الاجتماعي فيشمل متغيرات متفاعلة عدة منها: الرأي العام والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية، أما الإطار السياسي فيضم مجموعة من الهيئات والوحدات والقواعد المنظمة التي يتكون منها النظام السياسي والتي يعمل في ظلها صناع القرار.

وهناك سلسلة من الإجراءات أو المراحل تتبعها معظم النظم السياسية - لاسيما العريقة منها- بغية التوصل إلى القرارات، فهي تبدأ بتحديد المشكلة وجمع المعلومات حولها، ومن ثم وضع أفكار وتصورات حول المشكلة المطروحة وماينبغي عمله لمواجهتها مروراً بتقدير آثار كل البدائل المطروحة لحلها، وصولاً إلى مرحلة تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه من قبل صانعيه، وتأتي بعد ذلك عملية تقييم القرار وتخضع تلك العملية إلى معايير عدة منها: المعلومات المتوفرة، ودرجة المشورة في عملية صنع القرار، وأهمية القرار والحاجة لإتخاذه ومن ثم الآثار المترتبة على اتخاذ القرار وهل حقق الغاية المرجوة أم لا؟.

وتتطلب عملية صناعة القرار من صانعي القرارات اتباع أساليب متعددة لتنفيذه منها:المساومة: وتعني التوصل إلى حلول مفيدة للطرفين، -والتنافس: وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان، أو أكثر لتحقيق هدف، أو أهداف متطابقة أو متقاربة، وقد يلجأ المتنافسون إلى المساومة، -والصراع:ويحصل في حالة تعارض أهداف الفاعلين السياسيين، ونجاح طرف يعني خسارة الآخر وقد يفضي الصراع إلى نتائج مدمرة لطرف ما أو لكل الأطراف المتصارعة،-والتعاون: فمع وجود تعارض في الأهداف، وتقاطع في المصالح ولكن لايمكن نكران وجود أهداف متقاربة ومصالح مشتركة بين الأطراف المتفاعلة سياسياً، وهو مايدفعها للتنسيق والتشاور لتحقيق تلك الأهداف وضمان مصالح الجميع، وهذا الأخير هو أفضل السبل لأنه الأكثر جدوى لكل الأطراف المعنية بالقرار.

5**- منهج الاتصال( Approach Contact):**

إن مجمل العمليات التي تجري داخل النظام السياسي هي بمثابة عمليات تفاعلية- تأثير وتأثر- مصدرها الأساس هو الاتصال وهو عملية نقل المعلومات بين المكونات المختلفة للنظام السياسي، ويتحقق ذلك عبر قنوات وإجراءات متنوعة، مباشرة وغير مباشرة، أقوالاً وأفعالاً، لذا يعد هذا المنهج من المناهج المهمة في دراسة العلوم السياسية على وجه العموم ودراسة النظم السياسية على وجه الخصوص، ذلك أن المواطنين يحاولون توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى القابضين على السلطة، وبالمقابل يسعى الأخيرون إلى إيصال قراراتهم للطرف الأول (المواطنون) بغية نيل رضاهم وتأييدهم، ويقوم هذا المنهج على عناصر عدة وهي:

**أ-المُرسِل :**يمكن أن يكون شخص،أو مؤسسة.

**ب-الرسالة:** وهي المعلومات المتدفقة من المُرسِل إلى المُستقبِل.

**ت-القنوات:**وهي الوسائل التي تتدفق من خلالها المعلومات (الرسائل) بين مكونات النظام السياسي.

**ث-أنواع المعلومات التي تتضمنها الرسائل.**

**ج-القواعد والإجراءات التي تحكم الإتصالات** داخل النظام السياسي.

**ح-المُستقْبِل:**وهو الجهة(أفراد وجماعات ومؤسسات وتنظيمات)التي تتلقى المعلومات (الرسائل).

**خ-التغذية العكسية:**وهي المعرفة بنتائج العملية الاتصالية وحدود الاستجابة لها ومدى تأثيرها في المستقبل في تصحيح مسار العمل.

فالعملية الانتخابية- على سبيل المثال- هي بمثابة نظام اتصالي، مصدره (المُرسِل) المرشح للمنصب السياسي، ومايطرحه على الناخبين من وعود انتخابية هو الرسالة، والقناة قد تكون الصحف، أو القنوات الفضائية، أو اللقاءات المباشرة، والمُستقبِل هو الجمهور والتغذية العكسية هي انتخاب، أو عدم انتخاب المرشح.